دور المنطقة الأمنية الساحل الغربي في مكافحة تهريب المخدرات

عبد الرزاق ميلود إبراهيم المودي - قسم علم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة الزاوية

The Role of the Western Coast Security Zone in Combating Drug Smuggling
Abdulrrzaq Meeloud Ibraheem – Faculty Member, Department of Sociology, College of Arts, Al-Zawiya University

Abstract:

The study aimed to identify the role of the Western Coast Security Zone in combating smuggling through the following axes:

Identifying the methods used by smugglers to traffic drugs along the Western Coast.

Examining the role of the Western Coast Security Zone in monitoring and combating drug smuggling operations.

Analyzing the legislations and security measures implemented to address the phenomenon.

Identifying the challenges hindering the fight against smuggling and providing recommendations to enhance security efforts.

The descriptive approach was adopted as it suited the study's objectives. The study reached the following conclusions:

-Drug smuggling along Libya's Western Coast relies on several common tactics employed by smuggling networks, including maritime smuggling, smuggling via commercial trucks concealed on ships, and the use of small aircraft to transport drugs from other regions along the Western Coast.

-The role of the Western Coast Security Zone in monitoring and combating drug smuggling operations has had a clear and visible impact on the residents of the Western Coast, as evidenced by raids that closed drug-selling venues and the pursuit of smugglers in several coastal cities.

-Through legal and security measures, the opportunities for drug smuggling are reduced; however, challenges persist as smuggling methods evolve, necessitating the continuous development of these policies over time.

-The Western Coast Security Zone faces several significant challenges in combating drug smuggling.

Keywords:

Security Zone – Western Coast – Drug Smuggling

الملخـــــــص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنطقة الأمنية الساحل الغربي في مكافحة التهريب وذلك من خلال المحاور الأتية: التعرف على الأساليب التي يستخدمها المهربون في تهريب المخدرات عبر الساحل الغربي ، والتعرف على دور المنطقة الأمنية الساحل الغربي في رصد ومكافحة عمليات تهريب المخدرات، والتعرف على التشريعات والإجراءات الأمنية المطبقة لمواجهة الظاهرة، والتعرف على التحديات التي تعيق مكافحة التهريب وتقديم مقترحات لتعزيز الجهود الأمنية، واتبع المنهج الوصفي لملائمته لأغراض الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

-إن تهريب المخدرات عبر الساحل الغربي في ليبيا، يعتمد على العديد من التكتيكات الشائعة التي تستخدمها شبكات التهريب منها التهريب عبر البحر، والتهريب أيضاً في الشاحنات التجارية المخفية في السفن، ويتم استخدام طائرات صغيرة لنقلها من مناطق أخرى عبر السواحل الغربية.

-إن دور المنطقة الأمنية الساحل الغربي في رصد ومكافحة عمليات تهريب المخدرات كان له اثر واضح ومرئي لسكان منطقة الساحل الغربي في مداهمة وقفل أماكن بيع المخدرات وملاحقة المهربين في عدد من مدن الساحل الغربي.

إنه من خلال الإجراءات القانونية والأمنية، يتم تقليص فرص تهريب المخدرات، لكن تظل التحديات مستمرة في ظل تطور أساليب التهريب، ما يتطلب تطوير هذه السياسات بمرور الوقت.

-إن المنطقة الأمنية الساحل الغربي تواجه عدة تحديات كبيرة في مكافحة تهريب المخدرات.

الكلمات المفتاحية: المنطقة الأمنية- الساحل الغربي- تهريب المخدرات

المقدمة:

يعد تهريب المخدرات في ليبيا من أخطر الظواهر الإجرامية التي تهدد أمن المجتمع واستقراره، حيث يتجاوز تأثيرها الأبعاد الأمنية ليصل إلى التأثير المباشر على الصحة العامة، والاقتصاد والاستقرار الاجتماعي، فهو لا يقتصر على مجرد عملية نقل غير قانوني للمواد المخدرة، بل يمتد ليشمل شبكات إجرامية منظمة، تمول الإرهاب، وتزعزع الأمن القومي، إن انتشار هذه الظاهرة يمثل تحديًا كبيرًا أمام الأجهزة الأمنية، التي تسعى جاهدة لمكافحتها عبر استراتيجيات متكاملة تشمل المراقبة، والضبط والتعاون الدولي ، في هذا الإطار تلعب المنطقة الأمنية الساحل

الغربي في ليبيا دورًا حيويًا في مكافحة تهريب المخدرات، نظرًا لموقعها الجغرافي الحساس الذي يجعلها هدفًا رئيسيًا لشبكات التهريب، ويتميز الساحل الغربي بامتداده الطويل على البحر المتوسط، مما يوفر بيئة ملائمة للمهربين الذين يستغلون الحدود البحرية والبرية غير المحكمة لتنفيذ عملياتهم غير المشروعة، وكما أن قرب المنطقة من دول المصدر والعبور للمخدرات يجعلها إحدى البوابات الرئيسية لهذه التجارة غير القانونية، وهو ما يفرض على الأجهزة الأمنية تكثيف جهودها لمكافحة الظاهرة.

وتعتمد المنطقة الأمنية الساحل الغربي على خطط أمنية واستراتيجيات متعددة للحد من تهريب المخدرات، تشمل تعزيز المراقبة عبر الدوريات البحرية والبرية، وتفعيل نقاط التفتيش على الطرق الرئيسية والمنافذ الحدودية، والاستخدام المتزايد للتقنيات الحديثة مثل أنظمة المراقبة والرصد الحراري، وإضافة إلى ذلك تعتمد السلطات على التعاون المشترك مع الجهات الأمنية الوطنية والدولية، ونظرًا للطبيعة العابرة للحدود لهذه الجريمة، مما يستوجب تنسيقًا أمنيًا عالي المستوى لضبط المهربين وملاحقة الشبكات الإجرامية.

ورغم هذه الجهود المكثفة لا تزال المنطقة الأمنية الساحل الغربي تواجه العديد من التحديات، أبرزها نقص الموارد البشرية والمعدات المتطورة اللازمة لتعزيز عمليات المراقبة، إضافة إلى الطبيعة الجغرافية الصعبة التي تجعل بعض المناطق عرضة لعمليات التهريب دون رقابة كافية، وكما تشكل الأوضاع السياسية غير المستقرة وغياب التنسيق الفعّال بين بعض الجهات الأمنية تحديًا إضافيًا، حيث تستغل شبكات التهريب هذه الثغرات لتمرير شحنات المخدرات عبر الحدود البحرية والبرية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى تسليط الضوء على جهود المنطقة الأمنية الساحل الغربي في مكافحة تهريب المخدرات، وتحليل الاستراتيجيات المتبعة، والتحديات التي تواجهها، مع تقديم مقترحات لتعزيز فعالية هذه الجهود، وإن فهم طبيعة عمليات التهريب وأساليب المكافحة يساعد في وضع سياسات أكثر كفاءة لمجابهة هذه الظاهرة، وحماية المجتمع من آثارها المدمرة، وعليه ستتناول هذه الدراسة بالتحليل أهم العوامل التي تساهم في انتشار تهريب المخدرات في المنطقة، بالإضافة إلى دور الأجهزة الأمنية في مكافحته، وأهم السبل التي يمكن اتخاذها لتعزيز الأمن والاستقرار في الساحل الغربي.

أولاً- مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة تهريب المخدرات من القضايا الخطيرة التي تواجه المجتمعات الحديثة، نظرًا لما تسببه من آثار سلبية على الأفراد والمجتمعات والدولة بشكل عام. وتزداد خطورة هذه الظاهرة في المناطق الساحلية التي تُستغل كمنافذ لتهريب المواد المخدرة بسبب طبيعتها الجغرافية المفتوحة وصعوبة مراقبتها بشكل كامل في هذا السياق، تلعب المنطقة الأمنية الساحل الغربي دورًا حيويًا في مكافحة تهريب المخدرات من خلال تنفيذ استراتيجيات أمنية فعالة وتعزيز التعاون مع الجهات المختصة للحد من انتشار هذه الظاهرة الإجرامية.

تتعدد التحديات التي تواجه المنطقة الأمنية الساحل الغربي في التصدي لعمليات تهريب المخدرات، ومن أبرزها امتداد الساحل وصعوبة تأمينه بشكل كامل، بالإضافة إلى تطور أساليب التهريب التي تتبعها الجماعات الإجرامية المنظمة يعتمد المهربون على تقنيات حديثة ووسائل مبتكرة لتجاوز الرقابة الأمنية، مما يستدعي تعزيز القدرات الاستخباراتية والأمنية لمواجهة هذه التحديات بفاعلية، كما أن ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة قد يسهم في إضعاف جهود المكافحة، مما يستدعي تعزيز آليات التعاون وتبادل المعلومات بين الجهات المختصة لضمان استجابة سريعة وفعالة.

إن مكافحة تهريب المخدرات في الساحل الغربي تتطلب استراتيجية شاملة تجمع بين التدخل الأمني والتشريعات القانونية والتعاون الدولي، فالضبطيات المتكررة للمواد المخدرة تعكس حجم الظاهرة ومدى تورط شبكات التهريب في استغلال المنطقة الساحلية لنقل المخدرات إلى الداخل والخارج، ولذا يصبح من الضروري تعزيز دور الدوريات البحرية والرقابة الساحلية واستخدام التقنيات الحديثة في الرصد والمتابعة، بالإضافة إلى تنفيذ حملات توعية تستهدف المجتمعات المحلية للحد من الظاهرة.

ويؤثر تهريب المخدرات على الأمن والاستقرار بشكل مباشر، إذ يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار العنف، فضلًا عن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي تضر بالمجتمع، ولذلك فإن تطوير سياسات مكافحة فعالة تشمل التعاون بين الأجهزة الأمنية والقضائية والمجتمع المدني يمثل عنصرًا حاسمًا في الحد من انتشار المخدرات وتقليل تداعياتها، وكما أن تفعيل الاتفاقيات الدولية وتعزيز التعاون مع الدول المجاورة يسهمان في تبادل المعلومات والخبرات حول طرق التهريب وأساليب المكافحة الحديثة، مما يعزز من فعالية الجهود الأمنية المبذولة.

بناءً على ما سبق فإن دراسة دور المنطقة الأمنية الساحل الغربي في مكافحة تهريب المخدرات تُعد ضرورية لفهم التحديات التي تواجهها وآليات التعامل معها، وذلك بهدف تقديم توصيات تساعد في تعزيز فعالية الجهود الأمنية، وتطوير استراتيجيات أكثر كفاءة في مواجهة هذه الظاهرة التي تهدد استقرار المجتمع وأمنه.

ثانياً- تساؤلات الدراسة:

1-ما الأساليب التي يستخدمها المهربون في تهريب المخدرات عبر الساحل الغربي؟

2-ما دور المنطقة الأمنية الساحل الغربي في رصد ومكافحة عمليات تهريب المخدرات؟

3-ما التشريعات والإجراءات الأمنية المطبقة لمواجهة الظاهرة؟

4-ما التحديات التي تعيق المنطقة الأمنية الساحل الغربي في مكافحة تهريب المخدرات؟

ثالثاً- أهداف الدراسة:

1-التعرف على الأساليب التي يستخدمها المهربون في تهريب المخدرات عبر الساحل الغربي.

2-التعرف على دور المنطقة الأمنية الساحل الغربي في رصد ومكافحة عمليات تهريب المخدرات.

3-التعرف على التشريعات والإجراءات الأمنية المطبقة لمواجهة الظاهرة.

4-التعرف على التحديات التي تعيق مكافحة التهريب وتقديم مقترحات لتعزيز الجهود الأمنية.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية النظرية:

1-إثراء المعرفة الأمنية حيث تسلط الدراسة الضوء على دور المنطقة الأمنية الساحل الغربي في التصدي لظاهرة تهريب المخدرات، مما يساهم في تطوير الفهم العلمي حول استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة.

2-توسيع الأدبيات البحثية حيث تضيف الدراسة بُعدًا جديدًا للأبحاث السابقة من خلال التركيز على تجربة المنطقة الأمنية الساحل الغربي، مما يساعد الباحثين في الأمن والقانون على بناء دراسات مستقبلية.

3-تحليل العوامل المؤثرة في تهريب المخدرات، وتقدم الدراسة رؤية تحليلية حول العوامل الجغرافية والاجتماعية التي تجعل المنطقة عرضة لهذه الظاهرة، مما يعزز الفهم العلمي لطرق مكافحتها.

4-ربط الجوانب الأمنية بالقوانين والتشريعات، حيث تساعد الدراسة في إبراز مدى فاعلية القوانين المحلية والدولية في الحد من تهريب المخدرات عبر المنافذ الساحلية.

الأهمية التطبيقية:

1-تقدم الدراسة توصيات عملية للأجهزة الأمنية في الساحل الغربي حول أفضل الممارسات والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لمكافحة تهريب المخدرات.

2-تساعد الدراسة صناع القرار في تطوير خطط أمنية أكثر كفاءة من خلال الاعتماد على بيانات وتحليلات واقعية حول التحديات التي تواجه المنطقة الأمنية.

3-توضح الدراسة أهمية التعاون بين الأجهزة الأمنية، حرس الحدود، والجمارك لتعزيز عمليات المراقبة وضبط المهربين.

4-تطرح الدراسة حلولًا عملية وتقنيات حديثة يمكن توظيفها في تحسين عمليات الكشف عن المخدرات وضبطها.

5-تسهم الدراسة في تعزيز الوعي لدى المواطنين حول مخاطر تهريب المخدرات، مما قد يساعد في الحد من الظاهرة عبر الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

خامسا- مفاهيم الدراسة:

تعد مفاهيم الدراسة من الأسس العلمية التي تبنى عليها أي بحث أكاديمي، حيث تسهم في تحديد الإطار النظري والمنهجي للدراسة، فهي تساعد في توضيح المصطلحات المستخدمة، مما يقلل من أي لبس أو غموض في تفسير النتائج، وكما أن تحديد المفاهيم بدقة يسهم في قياس الظاهرة المدروسة بشكل علمي ومنهجي، مما يعزز موثوقية البحث، بالإضافة إلى ذلك فإن ربط هذه المفاهيم بالإطار القانوني والاجتماعي يمكن أن يساعد في تقديم حلول أكثر فاعلية للحد من الظاهرة وتحليلها في سياقها الحقيقي.

1- مفهوم المنطقة الأمنية: يشير إلى نطاق جغرافي محدد يخضع لإشراف أمني مكثف، تُفرض فيه إجراءات رقابية صارمة بهدف منع الأنشطة غير القانونية، مثل تهريب المخدرات أو الجريمة المنظمة [1].

2-مفهوم "الساحل الغربي": عادة ما يشير إلى المناطق الساحلية التي تقع على السواحل الغربية لعدد من البلدان أو المناطق، وهنا يقصد به السواحل الليبية والمناطق المجاورة التي تعد مناطق حساسة للتجارة غير المشروعة، بما في ذلك تهريب المخدرات [2].

3-مفهوم تهريب المخدرات: يقصد به نقل أو توزيع أو ترويج المواد المخدرة بطرق غير قانونية عبر الحدود أو داخل الدولة، بهدف تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة، مما يشكل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي والصحة العامة [3].

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمة الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسة الآتية:

أولاً- الأساليب التي يستخدمها المهربون في تهريب المخدرات عبر الساحل الغربي:

يستخدم المهربون عبر الساحل الغربي مجموعة متنوعة من الأساليب لتهريب المخدرات، مستغلين العوامل الجغرافية والاجتماعية والسياسية في المنطقة.

وفيما يلي شرح مفصل لأبرز هذه الأساليب:

1- الطرق البحرية: يُعتبر البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي من المسارات الرئيسية لتهريب المخدرات من شمال أفريقيا إلى أوروبا. تُستخدم في هذه العمليات قوارب سريعة وسفن شحن لنقل المخدرات، مستغلين تدفقات المهاجرين واللاجئين لتسهيل التهريب وفقًا لتقرير صادر عن مؤسسة RAND بعنوان "لمحة حول التجريم المتنامي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط"، تتداخل أنشطة تهريب البشر والإتجار بهم عبر البحر الأبيض المتوسط مع تدفقات المهاجرين واللاجئين، مما يسهل عمليات التهريب، يشير التقرير إلى أن تهريب المخدرات أصبح متداخلاً بشكل متزايد مع تهريب البشر، حيث يُستغل بعض المهاجرين في نقل كميات صغيرة من المخدرات خلال رحلاتهم لدفع تكاليف السفر، تخضع هذه النشاطات لسيطرة شبكات إجرامية متمددة تشرف على جميع مراحل رحلة المهاجرين ، بالإضافة إلى ذلك تُستخدم طرق تهريب تقليدية لنقل الحشيش من المغرب إلى أوروبا عبر موريتانيا، كما يتم تهريب الكوكايين من منطقة الساحل إلى أوروبا، مما يشكل تحديًا أمام دول غرب وشمال أفريقيا، وفقًا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تُعتبر القارة الأفريقية

أول طريق لتهريب الكوكايين إلى أوروبا، حيث يتم نقل الحشيش المغربي بالاعتماد على شبكات تتحرك عبر المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط ، وتستفيد شبكات التهريب من تدفقات المهاجرين واللاجئين لتسهيل عمليات تهريب المخدرات، مما يزيد من تعقيد جهود مكافحة هذه الأنشطة غير القانونية في المنطقة، وتُشير التقارير إلى أن تهريب المخدرات أصبح متداخلاً بشكل متزايد مع تهريب البشر، حيث يُستغل بعض المهاجرين في نقل كميات صغيرة من المخدرات خلال رحلاتهم لدفع تكاليف السفر، وتخضع هذه النشاطات لسيطرة شبكات إجرامية متمددة تشرف على جميع مراحل رحلة المهاجرين [4].

مما سبق يُعد البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي من المسارات الرئيسية لتهريب المخدرات من شمال أفريقيا إلى أوروبا، حيث تُستخدم قوارب سريعة وسفن شحن لنقل المخدرات، مستغلين تدفقات المهاجرين واللاجئين لتسهيل التهريب، وتتداخل أنشطة تهريب البشر والإتجار بهم مع تهريب المخدرات، مما يزيد من تعقيد جهود مكافحة هذه الأنشطة غير القانونية في المنطقة.

2- الطرق البرية: يمثل تهريب المخدرات عبر الطرق البرية في منطقة الساحل والصحراء تحديًا كبيرًا للسلطات الأمنية في هذه المناطق، حيث تستغل العصابات والمهربون الطرق الصحراوية التي تشق أراضي شاسعة وغير مأهولة، مما يسهل عليهم نقل المواد المخدرة عبر الحدود غير المراقبة، وتتسم هذه الطرق بكونها غير خاضعة لرقابة صارمة، مما يتيح للمهربين تمرير الشحنات بشكل غير قانوني إلى دول أخرى، سواء عبر الجزائر أو ليبيا وصولاً إلى أوروبا، وتعتمد هذه العصابات على التهرب من الأجهزة الأمنية والعسكرية من خلال اتخاذ طرق فرعية وصحراوية تؤدي إلى عزل المناطق عن بعضها البعض، مما يصعب على السلطات تحديد مكان المخبأ أو الطريق المتبع، وتعد منطقة الساحل والصحراء واحدة من أخطر المناطق في العالم فيما يتعلق بتهريب المخدرات، حيث يمر عبرها العديد من شحنات المخدرات التي تنتقل عبر الدول الواقعة في منطقة الصحراء الكبرى، مثل مالي والنيجر، ومن ثم تواصل طريقها عبر ليبيا إلى دول شمال أفريقيا، وتعتبر ليبيا نقطة وصل رئيسية للتهريب، حيث يتم تهريب المخدرات عبرها من قبل شبكات دولية متعددة تهدف إلى الوصول إلى أسواق أوروبا، ومن هنا تقوم شبكات التهريب بتخزين المخدرات في مناطق نائية داخل الأراضي الليبية قبل أن يتم شحنها عبر البحر

الأبيض المتوسط باتجاه أوروبا، ما يعزز من دور ليبيا كممر رئيسي للمخدرات القادمة من جنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا[5].

3- استغلال الفساد والرشـــــوة: يعد الفساد أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تسهيل عمليات التهريب في العديد من مناطق العالم، وخصوصًا في منطقة غرب أفريقيا، ويعتمد المهربون في بعض الأحيان على التعاون مع المسؤولين المحليين في الجمارك أو الأجهزة الأمنية لتسهيل عبور شحنات المخدرات عبر الحدود أو الموانئ ،و في سياق ذلك تبرز ظاهرة الفساد كأداة رئيسية تسمح لهذه العصابات بتمرير المواد الممنوعة بسهولة وبطريقة غير قانونية، وحيث يسهل تفشي الفقر والفساد في بعض دول غرب أفريقيا العثور على أفراد مستعدين للتعاون مع المهربين مقابل الحصول على رشاوى مالية ، وتعتبر الفجوات في النظام القانوني والإداري في بعض البلدان من الأسباب الرئيسة التي تجعل الفساد منتشرًا، و في هذه الظروف يصبح من السهل على المهربين اختراق الأجهزة الأمنية والجمارك عبر دفع الرشاوى لبعض المسؤولين الذين يتحملون عبء الرقابة على الحدود، ولا يقتصر التعاون على موظفي الجمارك فقط، بل يمتد ليشمل أيضًا أفرادًا آخرين في المنظومة الأمنية مثل المسؤولين العسكريين وعمال الموانئ، الذين يتحكمون في حركة الشحنات عبر الحدود والموانئ ، ويتضح أن الفساد لا يقتصر على كبار المسؤولين فقط، بل يشمل أيضًا مجموعة واسعة من العاملين في القطاع العام، مثل عمال الموانئ والموظفين في السلطات المحلية، الذين يمكن للمهربين أن يتعاونوا معهم لتسهيل مرور المخدرات عبر المنافذ البحرية أو البرية، وهذه الشبكات من المتعاونين تمثل حلقة وصل مهمة بين المهربين والمسؤولين الفاسدين، مما يعزز قدرة هذه العصابات على الاستمرار في عملياتها ولا شك أن هذه الظاهرة تساهم في زيادة حجم التهريب عبر المناطق الحدودية، حيث لا تتمكن السلطات من اكتشاف كل عمليات التهريب بسبب ضعف الرقابة ووجود متعاونين في الأجهزة الأمنية، و كما أن الفساد يشجع على نمو شبكات الجريمة المنظمة التي تعتمد على هذا النوع من التواطؤ لتحقيق أهدافها، ولذا فإن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد داخل المؤسسات الحكومية والأمنية، بما في ذلك تعزيز الشفافية وتطبيق القوانين بشكل صارم [6].

4- إخفاء المخدرات في البضائع المشـــروعة: يعد إخفاء المخدرات في البضائع المشروعة أحد الأساليب المتقدمة التي يستخدمها المهربون لتجاوز عمليات التفتيش الرقابي والأمني على الحدود والموانئ ويقوم المهربون بإخفاء المواد المخدرة داخل

شحنات البضائع القانونية، مثل المنتجات الزراعية أو المواد الصناعية، بهدف تمويه الشحنات غير القانونية وجعلها تبدو كما لو كانت شحنات عادية، و هذه الطريقة تعتمد على الخداع وتستغل ثقة السلطات في شحنات البضائع المصرح بها، مما يصعّب على الأجهزة الأمنية اكتشاف المخدرات أثناء التفتيش ، وعند استخدام هذه الطريقة يقوم المهربون بإخفاء المخدرات في أماكن يصعب الوصول إليها في داخل البضائع، مثل وضعها في عبوات معبأة أو داخل أكياس تحمل مواد أخرى، مما يجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت الشحنة تحتوى على مواد محظورة، وعلى سبيل المثال يمكن للمهربين إخفاء المخدرات داخل عبوات أو صناديق تحتوي على منتجات زراعية مثل الفواكه أو الخضروات، أو في مواد صناعية مثل قطع الغيار أو المنتجات الميكانيكية، و هذا يساهم في تقليل احتمالية تفتيش هذه الشحنات بعناية من قبل الجمارك أو الجهات الأمنية، واستخدام هذه الأساليب في تهريب المخدرات عبر البضائع المشروعة يزيد من تعقيد مهام الأجهزة الأمنية، حيث تصبح الشحنات القانونية مصدرًا محتملاً للشحنات غير القانونية، وفي العديد من الحالات يكون التفتيش على البضائع المشروعة أقل دقة أو أقل اهتمامًا، نظرًا لأن السلطات تركز على مراقبة الشحنات التي تعتبر غير قانونية بشكل واضح ونتيجة لذلك يتم تهريب المخدرات بكميات كبيرة دون اكتشافها، مما يعزز من قدرة العصابات الإجرامية على نقل هذه المواد عبر الحدود الدولية، وتعتبر هذه الطريقة من أساليب التهريب الذكية التي تعتمد على التضليل والتمويه، وهي تحدٍ كبير للأنظمة الأمنية التي يجب عليها تطوير تقنيات التفتيش لمكافحة هذه الأنشطة الإجرامية بشكل فعال، ويعد تعزيز التعاون بين الدول في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية والتكنولوجيا المتقدمة في مجال التفتيش من أهم الحلول التي يمكن أن تساعد في مواجهة هذه الظاهرة ، إن تطوير أساليب التفتيش وتشديد الرقابة على الشحنات التجارية قد يسهم في الحد من استخدام هذه الأساليب من قبل المهربين[7].

5- استغلال النزاعات المســـــلحة: يعد استغلال النزاعات المسلحة في تهريب المخدرات من الاستراتيجيات التي تعتمد عليها بعض الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية لتسهيل عمليات التهريب، وفي المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، تزداد فرص تهريب المخدرات بشكل غير قانوني بسبب انهيار البنية الأمنية والرقابية، حيث تصبح الحدود والمناطق المتنازع عليها أقل مراقبة، مما يسهل على المهربين إخفاء شحناتهم ونقلها عبر المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة، و غالبًا ما يستغل

المهربون الظروف الأمنية الضعيفة في هذه المناطق، والتي تتسم بالفوضى والافتقار إلى القانون والنظام، ليقوموا بنقل المخدرات في شحنات كبيرة، ويقومون بالتعاون مع الجماعات المسلحة التي تستفيد بدورها من عائدات هذه الأنشطة غير القانونية، وتعد منطقة الساحل والصحراء من أبرز الأمثلة على استخدام النزاعات المسلحة في تسهيل تهريب المخدرات فقد شهدت العديد من الدول في هذه المنطقة نزاعات مسلحة، مما سمح للمجموعات المسلحة بالسيطرة على أراضٍ واسعة وغير خاضعة للرقابة، ما يسهل على المهربين تمرير المخدرات عبر هذه المناطق، في ظل غياب الدولة أو ضعفها يجد المهربون فرصة ذهبية للاستفادة من الطرق الصحراوية التي تفتقر إلى التفتيش الأمني الفعّال، وكذلك من التعاون مع بعض العناصر الفاسدة في الأجهزة الأمنية أو العسكرية، التي تقبل التعاون مع المهربين مقابل الرشاوى، وكذلك تساهم النزاعات المسلحة في انتشار هذه الظاهرة من خلال خلق بيئات يمكن فيها للفئات الهشة مثل الفقراء والمقاتلين في الجماعات المسلحة أن يصبحوا جزءًا من شبكات تهريب المخدرات، حيث يتم تجنيدهم لتنفيذ عمليات تهريب المخدرات مقابل أجر مالي أو وعد بالحماية، في بعض الحالات، تقوم الجماعات المسلحة نفسها بتكوين شبكات تهريب خاصة بها لتمويل عملياتها العسكرية، باستخدام عائدات تهريب المخدرات لشراء الأسلحة والذخائر، مما يساهم في تعزيز دور المخدرات في تمويل النزاعات المسلحة ، إن هذا النوع من التهريب يزيد من تعقيد الأزمة الأمنية في العديد من الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة، ويعزز من تفشي الجريمة المنظمة، حيث يصبح من الصعب على الحكومات السيطرة على هذه الأنشطة ووقف تدفق المخدرات إلى الأسواق الدولية ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة، إلا أن استغلال النزاعات المسلحة في تهريب المخدرات يمثل تحديًا كبيرًا يتطلب تعاونًا دوليًا مكثفًا لمكافحة هذه الأنشطة الإجرامية(8).

6- استخدام شبكات التهريب المتعددة: تعتبر شبكات التهريب المتعددة من الأساليب التي تستخدمها عصابات التهريب لتسهيل عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود والمناطق التي تشهد رقابة أمنية مشددة، و هذه الشبكات تضم مجموعة من الأفراد والجماعات التي تعمل بشكل متكامل، حيث يتوزع المهام بين عدة أطراف وتتنوع أساليب التهريب المستخدمة في العملية ،و يعتمد المهربون على هذه الشبكات لتوفير طرق متعددة لنقل المخدرات، مما يجعل من الصعب على السلطات اكتشاف هذه الأنشطة غير القانونية ، وتعمل شبكات التهريب المتعددة على تقسيم المهام بين

مختلف الأفراد والجماعات التي تسهم في العملية، حيث يقوم كل طرف في الشبكة بتنفيذ جزء من العملية مع الحفاظ على سرية باقي الأجزاء، و على سبيل المثال قد تقوم جماعة ما بتوفير الأسلحة أو وسائل النقل، في حين تقوم جماعات أخرى بتوفير المخدرات نفسها أو تنسيق مرورها عبر الحدود، وكما تعتمد هذه الشبكات على التنسيق بين المهربين في مختلف الدول والجهات، مما يسهل عليهم إخفاء آثار الجريمة وتنظيم مرور المخدرات عبر مناطق متعددة[9].

وتعتبر هذه الشبكات متعددة الجوانب والشراكات مع مجموعات أخرى من مميزات تهريب المخدرات التي تجعل من الصعب على السلطات تتبع الشحنات أو تحديد هوية المهربين، و في العديد من الحالات يتم التنسيق بين شبكات التهريب عبر الحدود الإقليمية، حيث تقوم بعض العصابات بتنفيذ جزء من عملية التهريب داخل البلد المصدر للمخدرات، بينما يتم تنفيذ الجزء الآخر داخل البلدان التي تعبرها الشحنة، وأخيرًا في البلد الذي تكون فيه المخدرات الهدف هذه الطريقة تقلل من فرص الكشف عن عمليات التهريب، حيث يتم تقسيم الأدوار ويعمل كل طرف بشكل جزئي مع الحفاظ على سرية المهمة بالكامل ، واحدة من أساليب التهريب الأكثر شيوعًا بين شبكات التهريب المتعددة هي استخدام طرق متعددة للتهريب عبر البر والبحر والجو، في هذه الحالة، يتم تقسيم المخدرات إلى شحنات صغيرة يتم تهريبها عبر وسائل نقل مختلفة، مثل الشحنات البرية عبر الطرق الصحراوية، أو عبر الموانئ البحرية أو حتى عن طريق الجو باستخدام الطائرات الصغيرة أو الطائرات بدون طيار، وبذلك فإن هذه الشبكات تضمن أن الشحنة الرئيسية لا يتم اكتشافها في حال تم اكتشاف أحد الأجزاء الأصغر من العملية، وقد تضم هذه الشبكات عدة أطراف أخرى، مثل الفاسدين من داخل الأجهزة الأمنية أو الجمارك، الذين يوفرون الحماية للتهريب مقابل الحصول على رشاوى مالية، وهذا التعاون مع فاسدين في المؤسسات الحكومية يزيد من تعقيد جهود مكافحة تهريب المخدرات، حيث يصعب معرفة من يشارك في العملية ومن يجهلها، وبالإضافة إلى ذلك قد تعتمد شبكات التهريب على طرق غير تقليدية مثل تخزين المخدرات في المخابئ داخل السيارات أو داخل شحنات البضائع القانونية، مما يساهم في تيسير عملية تهريب المخدرات عبر الحدود ، ويتطلب مكافحة شبكات التهريب المتعددة استراتيجيات شاملة لمكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك تعزيز التعاون بين الدول وتشديد الرقابة على الحدود والموانئ، وتطوير أساليب التفتيش باستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الأشعة السينية والكاميرات

المتطورة، وبالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها السلطات، فإن تبادل المعلومات بين الدول وتطوير استراتيجيات أمنية جديدة يعد أمرًا أساسيًا في مكافحة هذا النوع من الأنشطة الإجرامية[10]

ثانياً- دور المنطقة الأمنية الساحل الغربي في رصد ومكافحة عمليات تهريب المخدرات:

تعد المنطقة الأمنية الساحل الغربي من المناطق الاستراتيجية في مواجهة عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود في شمال إفريقيا، حيث تمثل أحد المحاور الأساسية التي تركز عليها العديد من الدول في مكافحتها للجريمة المنظمة، بما في ذلك تهريب المخدرات تعد هذه المنطقة نقطة عبور هامة للمخدرات القادمة من مناطق مختلفة، خاصة من غرب أفريقيا عبر الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا ومن ثم إلى أوروبا وبالنظر إلى الأوضاع الأمنية المعقدة في هذه المنطقة، تتطلب عمليات المكافحة جهودًا منسقة بين مختلف الدول المعنية، سواء على مستوى التعاون الأمني أو من خلال تعزيز آليات المراقبة على الحدود والموانئ.

إن الدور الذي تلعبه المنطقة الأمنية الساحل الغربي في رصد عمليات تهريب المخدرات يتجسد في تفعيل وتنسيق الأنشطة الأمنية المختلفة بين دول المنطقة، تشهد هذه المنطقة تعزيز التعاون الاستخباراتي بين الأجهزة الأمنية المختلفة، حيث يتم تبادل المعلومات المتعلقة بحركات المهربين والشبكات الإجرامية المتورطة في تهريب المخدرات، بالإضافة إلى ذلك تم تطوير العديد من المبادرات الأمنية المشتركة بين الدول، مثل عمليات المراقبة الجوية والبحرية، التي تساعد في رصد حركة الشحنات المشبوهة. هذا التعاون بين الدول يعزز القدرة على تتبع المخدرات منذ انطلاقها من دول المصدر حتى وصولها إلى نقاط الوصول في شمال أفريقيا، ومن ثم إلى أوروبا، و كما يشمل هذا التعاون التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة مثل الجمارك والشرطة والجيش، لضمان فعالية العمليات الأمنية ، أحد الأبعاد الهامة في مكافحة تهريب المخدرات في هذه المنطقة هو العمل على تعزيز قدرات المراقبة على الحدود، إذ تستخدم المنطقة الأمنية الساحل الغربي تقنيات حديثة مثل الرصد بالأقمار الصناعية وأنظمة الأشعة السينية المتطورة في الموانئ والمعابر البرية للكشف عن المخدرات المخفية داخل الشحنات المشروعة وعلاوة على ذلك، تقوم السلطات الأمنية باستخدام التكنولوجيا الحديثة في وسائل النقل البرية والبحرية والجوية لتعقب المركبات المشبوهة وحجز الشحنات غير القانونية في وقت مبكر[11].

بالإضافة إلى ذلك، تلعب المنطقة الأمنية الساحل الغربي دورًا مهمًا في مكافحة الفساد داخل الأجهزة الأمنية، حيث يشهد المنطقة وجود مراكز مختصة تدريب العاملين في الجمارك والأجهزة الأمنية على كيفية التعرف على أساليب تهريب المخدرات وطرق مكافحتها ومع ذلك، يواجه هذا التعاون تحديات كبيرة، خاصة في ظل الفساد الذي قد يعيق تنفيذ الأنظمة الأمنية بكفاءة في بعض الدول، مما يفتح المجال أمام بعض العناصر الفاسدة للتعاون مع المهربين، لذلك يجب أن تتضافر جهود مكافحة الفساد مع استراتيجيات تعزيز التعاون الأمني لمكافحة عمليات تهريب المخدرات بشكل فعال ، ورغم أن المنطقة الأمنية الساحل الغربي قد شهدت نجاحات كبيرة في ملاحقة شبكات تهريب المخدرات، إلا أن التحديات الأمنية التي تطرحها النزاعات المسلحة في بعض الدول تجعل من الصعب الحفاظ على السيطرة التامة على المنطقة، إن غياب الاستقرار الأمني في بعض مناطق الساحل الغربي يؤدي إلى تعقيد العمليات الأمنية، حيث تقوم الجماعات المسلحة بفرض سيطرتها على بعض المناطق واستخدامها كممرات لتهريب المخدرات، وبالتالي تظل المنطقة بحاجة إلى مزيد من التنسيق الأمني والدولي لمكافحة تهريب المخدرات بشكل جذري[12].

مما سبق تعد المنطقة الأمنية الساحل الغربي عنصرًا محوريًا في عملية مكافحة تهريب المخدرات، حيث تساهم بشكل كبير في رصد هذه العمليات ومكافحتها من خلال التعاون الأمني المشترك وتطبيق أساليب وتقنيات حديثة، و إن استمرار هذا التعاون وتعزيز القدرات الأمنية في المنطقة من شأنه تقليص دور شبكات التهريب في المنطقة وتحقيق نتائج إيجابية في مكافحة المخدرات على المستوى الإقليمي والدولي.

ثالثاً- التشريعات والإجراءات الأمنية المطبقة لمواجهة الظاهرة:

تعد التشريعات والإجراءات الأمنية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لمواجهة ظاهرة تهريب المخدرات، حيث تسعى الحكومات إلى تطوير قوانين صارمة وآليات رقابة فعالة للحد من انتشار هذه الجريمة التي تشكل تهديدًا للأمن القومي والاستقرار الاجتماعي، و تنقسم هذه التشريعات إلى قوانين وطنية تصدرها الدول لمكافحة التهريب الداخلي، واتفاقيات دولية تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مواجهة شبكات التهريب، و كما أن الإجراءات الأمنية المصاحبة لهذه التشريعات تلعب دورًا حيويًا في تنفيذ القوانين بشكل عملي، من خلال تفعيل الرقابة الجمركية، وتعزيز التعاون الاستخباراتي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في كشف عمليات التهريب.

وتختلف التشريعات الوطنية من دولة إلى أخرى، لكنها تشترك في عدة نقاط رئيسية، أهمها تشديد العقوبات على المتورطين في عمليات التهريب، سواء كانوا أفرادًا أو شبكات منظمة، ففي العديد من الدول تنص القوانين على عقوبات مشددة تصل إلى السجن المؤبد أو الإعدام بحق من يثبت تورطه في تهريب كميات كبيرة من المخدرات، وذلك بهدف ردع المهربين ومنع انتشار الجريمة، و على سبيل المثال في بعض دول شمال إفريقيا مثل ليبيا والجزائر، يتم تطبيق قوانين صارمة تتعلق بمكافحة تهريب المخدرات، حيث تنص القوانين على مصادرة أموال المهربين وأصولهم المالية كإجراء لقطع مصادر تمويل الجريمة وإلى جانب ذلك تعتمد بعض الدول على تشريعات تتيح ملاحقة المتورطين في تهريب المخدرات حتى خارج الحدود الوطنية، وهو ما يُعرف بمبدأ "الاختصاص العابر للحدود"، والذي يسمح للدول بملاحقة أفراد متورطين في شبكات التهريب حتى لو كانوا خارج أراضيها، وذلك بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الدولية مثل الإنتربول بالإضافة إلى ذلك، تفرض بعض الدول قوانين تتعلق بمراقبة التحويلات المالية المشبوهة، حيث يُطلب من المؤسسات المالية الإبلاغ عن أي أنشطة مالية غير اعتيادية قد تكون مرتبطة بتمويل شبكات التهريب[13].

مما سبق فإنه على الرغم من وجود تشريعات صارمة لمكافحة تهريب المخدرات في معظم الدول، يظل التحدي الأكبر هو تطبيق هذه القوانين بشكل فعّال، وبعض البلدان قد تواجه صعوبات مثل الفساد في المؤسسات المعنية، أو نقص التنسيق بين الوكالات الأمنية المختلفة، بالإضافة إلى ذلك فالتطور المستمر في أساليب تهريب المخدرات يتطلب تحديثات دائمة للقوانين والآليات المتبعة لمكافحة هذه الظاهرة.

رابعاً- التحديات التي تعيق مكافحة تهريب المخدرات وتقديم مقترحات لتعزيز الجهود الأمنية:

يعتبر تهريب المخدرات من أخطر التحديات الأمنية التي تواجه الدول، نظرًا لتأثيره السلبي على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وارتباطه بالجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق نجاح العمليات الأمنية والتشريعية في الحد من انتشارها، وتتنوع هذه التحديات ما بين عوامل داخلية، مثل الفساد وضعف الإمكانات اللوجستية، وعوامل خارجية مرتبطة بامتداد الشبكات الإجرامية عبر الحدود، والتطور المستمر في أساليب التهريب، وبناءً على ذلك، فإن تطوير استراتيجيات أكثر فعالية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي يمثلان خطوات أساسية في مكافحة تهريب المخدرات.

ومن التحديات التي تعيق مكافحة تهريب المخدرات نذكر منه الآتي:

1- الفساد داخل الأجهزة الأمنية والإدارية: يعد الفساد من أكبر العوائق التي تقف أمام جهود مكافحة تهريب المخدرات، حيث يؤدي انتشار الرشاوى داخل بعض الأجهزة الأمنية والجمارك إلى تسهيل عمليات التهريب، وفي العديد من الدول يتم استغلال الفساد لتجاوز نقاط التفتيش الحدودية أو التغاضي عن الشحنات المشبوهة مقابل مبالغ مالية، ووفقًا لتقارير أممية، فإن بعض شبكات التهريب تعتمد بشكل أساسي على بناء علاقات مع أفراد فاسدين داخل أجهزة إنفاذ القانون لضمان استمرارية أنشطتها.

2- ضعف الإمكانات التكنولوجية واللوجستية: تعتمد شبكات التهريب على وسائل متطورة لإخفاء المخدرات داخل الشحنات المشروعة أو عبر الحدود الوعرة، في حين تعاني بعض الدول، خاصة في العالم النامي، من نقص في التقنيات الحديثة المستخدمة في الكشف عن المخدرات، فعلى سبيل المثال تفتقر بعض المعابر الحدودية إلى أجهزة المسح بالأشعة السينية، والتي تعد أداة فعالة في كشف المواد المهربة داخل الحاويات التجارية.

3- الطبيعة الجغرافية الصعبة: تلعب العوامل الجغرافية دورًا في تسهيل عمليات التهريب، حيث تستغل العصابات الإجرامية الصحاري الشاسعة والمناطق الجبلية النائية لتمرير المخدرات بعيدًا عن أعين السلطات الأمنية، وفي بعض المناطق مثل شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، يتم استخدام الطرق الصحراوية الوعرة لنقل المخدرات عبر الحدود غير المراقبة، مما يجعل من الصعب السيطرة على هذه العمليات.

4- التغير المستمر في أساليب التهريب: تعمل شبكات التهريب على تطوير أساليبها باستمرار لتجنب كشفها، مثل استخدام الطائرات بدون طيار لتهريب المخدرات عبر الحدود، أو تخزينها داخل شحنات غير مشبوهة مثل المواد الغذائية أو الآلات الصناعية، وهذا التطور المستمر يشكل تحديًا كبيرًا للأجهزة الأمنية التي تحتاج إلى تحديث استراتيجياتها باستمرار لمواكبة هذه التطورات.

5- ضعف التعاون الدولي والإقليمي: وعلى رغم وجود العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة تهريب المخدرات، إلا أن ضعف التعاون الفعلي بين بعض الدول يجعل من الصعب تفكيك الشبكات العابرة للحدود، فبعض الدول تفتقر إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية بشكل فعال، مما يمنح المهربين فرصة لاستغلال الثغرات القانونية في بعض الدول لنقل المخدرات (14).

مما سبق تمثل التحديات الرئيسية في مكافحة تهريب المخدرات في ضعف التنسيق بين الوكالات الأمنية، والفساد الذي قد يؤثر على فاعلية التنفيذ، فضلاً عن الابتكارات المستمرة في أساليب التهريب، كما أن الحدود الواسعة وغير المراقبة بشكل كافٍ تسهم في تسهيل هذه العمليات، علاوة على ذلك فإن الطلب المحلي والدولي على المخدرات يعد محركاً رئيسياً لهذه الأنشطة غير المشروعة ولتحقيق تعزيز فعّال في الجهود الأمنية، يجب توجيه الجهود نحو تحسين التعاون بين الدول، وتعزيز التوعية المجتمعية حول مخاطر المخدرات، وتطوير تقنيات حديثة في المراقبة والتفتيش، وكما ينبغي العمل على رفع كفاءة الأجهزة الأمنية المحلية عبر التدريب المتخصص وتكثيف الرقابة على المنافذ الحدودية.

ملخص النتائج:

1-أشارت نتائج الدراسة أن تهريب المخدرات عبر الساحل الغربي في ليبيا، يعتمد على العديد من التكتيكات الشائعة التي تستخدمها شبكات التهريب منها التهريب عبر البحر في القوارب الصغيرة، وتستخدم شبكة التهريب أيضاً الشحنات التجارية المخفية في السفن، ويتم استخدام طائرات صغيرة لنقلها من مناطق أخرى عبر السواحل واستخدام أمعاء المواشي وعلب الزيت في تهريب المخدرات.

2-أظهرت نتائج الدراسة أن دور المنطقة الأمنية الساحل الغربي في رصد ومكافحة عمليات تهريب المخدرات كان له اثر واضح ومرئي لسكان منطقة الساحل الغربي في مداهمة وقفل أماكن بيع المخدرات وملاحقة المهربين في عدد من مدن الساحل الغربي، وحيث وتعمل على رصد العمليات عبر الحدود والسواحل، وتتولى المنطقة الأمني الساحل الغربي مهمة مراقبة سواحل البحر وتطبيق المراقبة الحديثة باستخدام أدوات مثل كاميرات المراقبة والطائرات بدون طيار، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى لمنع تهريب المخدرات.

3-بينت نتائج الدراسة انه من خلال الإجراءات القانونية والأمنية، يتم تقليص فرص تهريب المخدرات، ولكن تظل التحديات مستمرة في ظل تطور أساليب التهريب، ما يتطلب تطوير هذه السياسات بمرور الوقت.

4-أكدت الدراسة إن المنطقة الأمنية الساحل الغربي تواجه عدة تحديات كبيرة في مكافحة تهريب المخدرات، والتي تشمل مجموعة من العوامل الأمنية والتقنية والأمور الاجتماعية، وإحدى أبرز التحديات هي القدرة المحدودة على الرصد والمراقبة، حيث تمتد المنطقة على مساحة شاسعة لا يمكن تغطيتها بشكل فعال، وهناك بعض المناطق

النائية التي لا يمكن مراقبتها بسهولة، مما يتيح للمهربين فرصة التهرب والاختفاء عن أنظار الأجهزة الأمنية والعسكرية.

التوصيات:

1-تطوير شبكة اتصالات متطورة لجميع الوحدات الأمنية الساحلية، لتسهيل تبادل المعلومات بشكل رسمي والتنسيق بين الفرق في مختلف المناطق.

2-تتيح القدرة على مراقبة السفن والقوارب المشبوهة عبر استخدام تكنولوجيا الرادار المتطورة، والأنظمة البحرية الذكية التي توفر مراقبة دقيقة لسواحل البحرية.

3-تعزيز الالتزام بمجال منع تهريب المخدرات من خلال العمل على تحسين برامج التهريب الأمنية في كيفية التعرف على العلامات الدالة على التهريب، ديناميات التهريب، أثبت نجاحه في التهريب.

4-تطوير برامج التعاون بين الأجهزة الأمنية المحلية حيث يبدأ التعاون في مكافحة التهريب، وإدارة القدرة على التمييز بين الأجهزة الأمنية مع السيطرة على المواقع الأمنية وأبعاد المليشيات عنها.

5-إنشاء شبكة دعم لوجستي تمنع التهريب المبدع، تشمل مراكز تدريب، ورش عمل لمهارات الفرق الأمنية، بما يوفر الموارد المتخصصة للمراقبة والتفتيش.

6-تسهيل البنية التحتية لحماية البيانات والسلامة من تقديم معلومات عن شبكات التهريب.

7-تنظيم فعاليات وحملات التوعية في المناطق الساحلية لتثقيف الشباب والمجتمعات المحلية.

8- زيادة عدد التمركزات الأمنية على طول الحدود البحرية، وجذب التكنولوجيا الحديثة لتحليل البيانات من كاميرات المراقبة والأنظمة الأمنية.

9-تعزيز دور الإعلام في مكافحة تهريب المخدرات من خلال إنتاج برامج توعية متكاملة لتوعية المجتمع المدني بخطر المخدرات على الأسرة والمجتمع.

10-إنشاء غرف أمنية على طول الساحل الغربي وتزويدها بكل الإمكانيات اللوجستية وتوفير كاشفات المخدرات والكلاب المدربة على البحث والاستكشاف بحيث تتمركز في البوابات على طول الساحل الغربي.

الهوامـــــــــــش:

1-محمد فتحي عيد، تهريب المخدرات عبر الحدود: المشكلات والحلول"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 1994، ص94.
2-سمير محمد عبدالغني طه، المكافحة الدولية للمخدرات عبر البحر، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص19.
3-محمد فتحي عيد، المخدرات عبر الحدود المشكلات والحدود،ط2، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1994، ص22.
4-ناصر بن على الزلفاوي، مشكلة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية عبر البحر، الواقع والتحديات وآليات الاتصال، ط1،جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ، 2001، ص33.
5-محمد عبد الله الحسن، التهريب عبر الحدود: المخدرات في منطقة الساحل والصحراء"،ط1، جامعة القاهرة، 2019، ص130.
6-يوسف عبد الرحمن، "الفساد والجريمة المنظمة في إفريقيا: تحليل للعوامل والأسباب"،ط1، دار الفكر العربي، 2020، ص120.
7-جمال عبد اللطيف، "أساليب تهريب المخدرات: من الحدود إلى الأسواق العالمية"،ط1، دار الفكر العربي، 2021، ص130.
8-مركز دراسات الأمن الإقليمي"، "استغلال النزاعات المسلحة في تهريب المخدرات في إفريقيا"،ط2، دار الشرق للنشر، 2020، ص 67.
9-يوسف عبد الله، الجريمة المنظمة في شمال إفريقيا: شبكات التهريب والمخدرات"،ط1، دار الفارابي، 2020، ص85.
10-أحمد مصطفى، تهريب المخدرات عبر الحدود: الأساليب والتحديات"،ط1، دار الشروق، 2021، ص70.
11-عبد الله محمد، دور التعاون الأمني في مكافحة تهريب المخدرات عبر منطقة الساحل الغربي"،ط1، دار الأنجلو المصرية، 2020، ص45.
12-أحمد مصطفى، المنطقة الأمنية الساحل الغربي ومكافحة الجريمة المنظمة"، ط1،جامعة القاهرة للطباعة والنشر، 2021، ص85.
13-عبد الله مصطفى، التشريعات الأمنية ودورها في مكافحة تهريب المخدرات"،ط1، دار الشروق، 2020، ص80.
14- محمد كمال حسن، "الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات: دراسة أمنية وقانونية"، ط2، دار النهضة العربية، مصر، ، 2021، 122.